

"ذا ناشيونال إنترست" الأمريكية تتوقع انهيار مصر



الأحد 7 مايو 2023 07:54 م

قالت مجلة "ذا ناشيونال إنترست" إن "مصر وُصفت بأنها "أكبر من أن تفشل"، ولكن من الممكن حدوث مزيد من التدهور".

وفصلت المجلة في تحليل كتبه "ديفيد شينكر" قائلة: "بدأ هذا الانحدار الشديد منذ ما يقرب من عقد من الزمان، عندما شرعت القاهرة في فورة إنفاق غير مستدامة، واقتترضت أموالاً من أجل نفقات باهظة على الأسلحة والمشاريع العملاقة والبنية التحتية. ومما زاد الطين بلة، أنه خلال هذه الفترة توسع دور الجيش في الاقتصاد بشكل كبير، مما أدى إلى خنق القطاع الخاص وتثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر".

وأضافت المجلة الأمريكية: "ينبغي أن يثير المسار التنازلي لأكثر دولة عربية من حيث عدد السكان قلق واشنطن بشكل كبير". منذ تولي "عبد الفتاح السيسي" في عام 2014، تضاعف الدين الخارجي للدولة أكثر من ثلاثة أضعاف إلى ما يقرب من 160 مليار دولار. وهذا العام، ستخصص 45 في المائة من ميزانية مصر لخدمة الدين القومي. وفي الوقت نفسه، يحوم التضخم حول 30 في المائة، وارتفعت أسعار المواد الغذائية خلال العام الماضي بأكثر من 60 في المائة.

تسبب فيروس كورونا والحرب بأوكرانيا في زيادة الضغط على الاقتصاد المصري، مما أدى إلى تقليص السياحة - وهي تمثل 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - ورفع أسعار السلع الأساسية، وخاصة القمح. في العام الماضي، قدمت السعودية وقطر والإمارات 22 مليار دولار من الاستثمارات وودائع البنك المركزي لتغطية عجز الدولة المتكرر واستقرار الوضع المالي في القاهرة. لكن كما هو الحال مع عمليات الإنقاذ الخليجية السابقة، فشل الدعم في وقف الأزمة.

في مواجهة نقطة انعطاف، وقع "السيسي" في ديسمبر مع برنامج آخر لصندوق النقد الدولي. وعد الترتيب المشروط بتسليم 3 مليارات دولار نقدًا واحتمال 14 مليار دولار إضافية في الاستثمار والتمويل الإقليمي والدولي. في المقابل، التزمت مصر بتعويم العملة وتقليص دور الجيش في الاقتصاد.

وتم تعويم الجنيه المصري وانخفضت قيمته بنسبة 50 في المائة حتى الآن. لكن "السيسي" لم ينفذ بعد تعهده بتقليص سيطرة الجيش على ما يقدر بحوالي 30-40% من الاقتصاد.

وأشارت "ذا ناشيونال إنترست" إلى أن تدفق رأس المال من الخليج يعتمد على سحب الاستثمارات العسكرية من الاقتصاد. ولهذا الغاية، نشرت الحكومة في فبراير قائمة بنحو 32 شركة مملوكة للجيش سيتم بيعها. وسرعان ما تلاشت التقييمات الأولية المتفائلة لهذه المبادرة عندما ظهر أن حصص الأقلية فقط في هذه الشركات كانت معروضة.

وكما دول الخليج، يشك صندوق النقد الدولي أيضًا في التزام "السيسي" بتهميش الجيش فعليًا عن الاقتصاد المصري. وكان من المقرر إجراء المراجعة الأولى في البرنامج الذي يمتد لأربع سنوات في 15 مارس، لكن صندوق النقد الدولي أخر التقييم - وصرف شرائح القرض - حتى تبرز القاهرة تقدمًا في الخصخصة.

تحفظ "السيسي" على إجراء هذا الإصلاح أمر مفهوم؛ حيث إنه ضابط سابق، ويعتمد نظامه بشكل كبير على الدعم المستمر للجيش. لكن "السيسي" لديه خيارات قليلة.

في يناير الماضي، أوضحت السعودية - الممول الأخير للقاهرة - أن أيام المنح غير المشروطة والودائع الهائلة الخالية من القيود في البنك المركزي المصري قد ولت. من الآن فصاعدًا، لن تتدفق رؤوس الأموال الخليجية إلى مصر إلا إذا كان هناك عائد على الاستثمار. وأوضحت "ذا ناشيونال إنترست" أن مصر تدين بالفعل بـ 23 مليار دولار لصندوق النقد الدولي، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الدولة ستفي في النهاية بالتزاماتها المرهقة تجاه الصندوق. ليس هناك ما يشير في أي حال من الأحوال إلى أن القاهرة تغير نهجها في الإنفاق.

في غضون ذلك، يكافح المصريون وسط ارتفاع معدلات التضخم؛ حيث يواجه ما يقرب من ثلث السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر - يكسبون أقل من 3.80 دولارًا في اليوم - صعوبة أكبر في تغطية نفقاتهم.

كما تضررت الطبقة الوسطى بشدة؛ فمنذ أن تولى "السيسي" السلطة، فقد الجنيه المصري ما يقرب من 80 بالمائة من قيمته - 50 بالمائة خلال العام الماضي - مما أدى فعليًا إلى القضاء على مدخرات الحياة.

في غياب تصحيح كبير للمسار، من الصعب تخيل تغيير الوضع للأفضل. ويمكن أن تسوء الأمور؛ حيث إن مصر قد تشهد احتجاجات عفوية عرضية، وزيادة الجريمة، والعزيب من هروب رؤوس الأموال، والقمع المتزايد أو مثل تونس ولبنان، قد يحاول المصريون الهجرة، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني.

وختمت المجلة "ذا ناشيونال إنترست" قائلة: "مع تعداد سكاني يقترب من 110 ملايين، وُصفت مصر بأنها "أكبر من أن تفشل". ولكن التردد في إخراج الجيش من الاقتصاد وبدون شبكة الأمان المالية الخليجية التقليدية، من الممكن حدوث مزيد من التدهور".
<https://nationalinterest.org/feature/egypt-headed-toward-collapse-206453>